

الكونغرس الأمريكي في سباق مع الزمن لإقرار اتفاق سقف الدين



قبل أقل من أسبوع على الاستحقاق، يبدأ الكونغرس الأمريكي، الثلاثاء، سباقاً مع الزمن لمناقشة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الرئيس جو بايدن وزعيم الجمهوريين كيفن مكارثي، ويجنب الولايات المتحدة تخلفاً عن سداد الديون كانت لتتطوي عليه تداعيات عالمية.

ويباشر أعضاء مجلس النواب، الذي يسيطر عليه الجمهوريون، النظر في مشروع قانون المالية المنبثق عن الاتفاق المبرم، السبت، لرفع سقف الدين الأمريكي في مقابل اقتطاعات في الميزانية.

ومن المرتقب عقد اجتماع أول مهم للجنة القوانين بعد ظهر الثلاثاء، يتوقع أن يعطي مؤشراً على التوجهات السائدة، في وقت تُعارض فيه شريحة من النواب المحافظين والتقدميين، التسوية التي تم انتزاعها خلال نهاية الأسبوع بعد مفاوضات ماراتونية.

وإذا لم تطرأ مشاكل، يتوقع كيفن مكارثي تصويتاً في مجلس النواب الأربعاء، في جلسة عامة، على أن يصوت مجلس

الشيوخ ذو الغالبية الديمقراطية لاحقاً على مشروع التسوية

• بايدن متفائل

وواصل جو بايدن المرشح لولاية ثانية في 2024، والذي يجازف برصيده السياسي في هذه القضية، الاثنين، التشاور في كل الاتجاهات لإقناع الديمقراطيين بالاتفاق، كما قال مسؤول في البيت الأبيض

وأبدى الرئيس تفاؤلاً بـ«إقرار الكونغرس هذا الأسبوع مشروع القانون». وقال بايدن للصحفيين قبيل مغادرته البيت الأبيض: «لن أقول أبداً إنني واثق في ما سيفعله الكونغرس، لكن ينتابني شعور جيد

». ومساءً الأحد، دعا النواب إلى «إقرار القانون الذي جاء نتيجة تسوية تفاوض عليها شخصياً مع المعارضة الجمهورية

وقال: «إن الاتفاق يسمح بتجنب أسوأ أزمة ممكنة: التخلف عن السداد للمرة الأولى في تاريخ بلادنا، وتجنب انكماش اقتصادي وتضرر معاشات التقاعد وخسارة ملايين الوظائف

• جدول زمني ضيق

لكن الوقت يداهم، فقد قالت الخزانة الأمريكية: «إن الموعد الذي قد تفتقد فيه الحكومة الأمريكية للأموال، وتعجز تالياً عن دفع مستحقات ديونها وفواتيرها، ومعاشات التقاعد ورواتب الموظفين الفيدراليين هو 5 يونيو/حزيران

وسيكون مثل هذا السيناريو الكارثي غير مسبوق في الولايات المتحدة، ومن شأنه أن يخلف تداعيات على المستوى العالمي حال حصوله، بحسب الخبراء الاقتصاديين

وبخطوطه العريضة، ينص الاتفاق على رفع سقف الدين العام للولايات المتحدة لمدة سنتين، أي حتى ما بعد الانتخابات الرئاسية في 2024، والسقف الحالي محدد بـ 31.4 مليار دولار

ولم يتضمن الاتفاق التخفيضات الكبيرة التي يريدها الجمهوريون، على الرغم من أن الإنفاق غير الدفاعي، سيظل تقريباً دون تغيير السنة المقبلة، وسيزيد اسماً فقط في عام 2025

كذلك، ينص على خفض 10 مليارات دولار من الأموال المخصصة للخدمات الضريبية لتحديث وتعزيز الضوابط، وهو ما كان مطلباً للجمهوريين، وكذلك استرداد الأموال المخصصة لمكافحة «كوفيد-19» والتي لم تنفق بعد

وإضافة إلى ذلك، ستعتمد قواعد جديدة للوصول إلى بعض برامج المساعدات الفيدرالية

• «إهانة»

وعبر القادة الديمقراطيون والجمهوريون عن ثقتهم في أنهم «سيجمعون الأصوات اللازمة لإقرار النص في نهاية المطاف

». وكشف عن تفاصيل التسوية، الأحد، ما يعطي أعضاء الكونغرس 72 ساعة للاطلاع عليه بعمق

لكن التصويت عليه ليس أمراً محسوماً؛ لأن النص يواجه مقاومة شديدة من قبل بعض أعضاء الكونغرس من الحزبين وسبق أن أعلن جمهوريون محافظون معارضتهم للاتفاق، مثل النائب دان بيشوب الذي وبخ مكارثي؛ لأنه بحسب رأيه «لم يحصل على شيء تقريباً في المفاوضات».

«وتحدث نائب جمهوري آخر هو مات روزندال عن «إهانة للشعب الأمريكي

ومن جانب اليسار، عبّر نواب تقدميون عن شكوكهم مثل رو كانا الذي قال: «إن الكثير من الديمقراطيين المعارضين (للاقتطاعات في الميزانية، لا يعرفون بعد كيف سيصوتون». (أ ف ب

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.